تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا

ديغانغ صان
نائب مدير معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.

من منظار صيني هناك ثلاث طبقات هامة من التحولات التي تُشكّل البيئة الإقليمية في غرب آسيا وشمال أفريقيا(MENA) منذ عام 2015.

التحول الأول هو نمط تأثير القوى العظمى في المنطقة. قبل عام 2015 كانت الولايات المتحدة الأميركية هي المهيمن الرئيس على المنطقة، أما روسيا والاتحاد الأوروبي والصين فكان لهم تأثير ثانوي وهامشي. خلال السنوات الثلاث الماضية أعاد أوباما توجيه تركيزه العالمي باتجاه المنطقة الآسيوية محاولاً إعادة التوازن مع القوى الآسيوية الصاعدة.

في سياق هذه الاستراتيجية الأميركية أغلقت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية في العراق عام 2011. وفي نفس الوقت سحبت قواتها من أفغانستان واتجهت للمصالحة مع إيران، ولم تغير موقفها تجاه "عملية السلام الفلسطيني- الإسرائيلي" وبقيت مترددة في التدخل في الأزمتين السورية واليمنية. ومع تقلص اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المصدرة من المنطقة، اعتبرت الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط تحول إلى عبء بدل أن يكون رصيداً لها فحاولت أن تحافظ على بصمة عسكرية منخفضة في المنطقة بهدف تقليص إنفاقها العسكري.

في الوقت ذاته تدخلت روسيا في الأزمة السورية بقوة وأرسلت عدداً كبيراً من قواتها البرية والجوية لتدعم حليفتها سوريا والرئيس بشار الأسد، وأعادت تفعيل قواعدها العسكرية في طرطوس واللاذقية. ومع روسيا، استخدمت الصين حق الفيتو ست مرات في مجلس الأمن بخصوص المسألة السورية فيما يزداد نفوذها السياسي بشكل سريع. وفي هذه الظروف تحول نمط القوى الكبرى من نمط أحادي تحت ظل الهيمنة الأميركية إلى

نمط متعدد الأقطاب يشمل أيضاً الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

التحول النمطي الثاني مرتبط بالقوى الإقليمية في المنطقة. مع بداية اندلاع أحداث "الربيع العربي" أدت كل من تركيا ومجلس التعاون الخليجي بقيادة سعودية دوراً هجومياً وفاعلاً في الأحداث. ولكن منذ عام 2015 شهدت تركيا عدة هجمات إرهابية من داعش من والحركات الانفصالية الكردية، وخارجياً ساءت علاقاتها وروابطها الدبلوماسية مع روسيا واليونان والعراق وأرمينيا، وتأزمت علاقتها مع الدولة السورية في ظل محاولاتها لإقامة منطقة أمنية في الشمال السوري. فيما واجهت المملكة العربية السعودية التي تعتبر الأخ الأكبر لدول الخليج تراجعاً اقتصادياً داخلياً وأزمة مالية وتوتراً دبلوماسياً مع إيران، فيما يكلفها تدخلها العسكري في اليمن وسوريا أثماناً باهظة بإنجازات محدودة.

في المقابل يتصاعد التأثير الإيراني في المنطقة بعد توقيع الاتفاقية النووية مع المجموعة الدولية وأصبحت إيران اللاعب الأساس في سوريا واليمن والعراق ولبنان وحتى البحرين. ولذا يزداد التأثير الإيراني والمصري في مقابل تراجع أدوار كل من تركيا والسعودية و"إسرائيل".

النمط الثالث هو على مستوى المايكرو، ويتمثل في تحوّل نمط القوة من العلمانية إلى الإسلام السياسي. إلى وقت طويل بقيت المنطقة مسيطراً عليها من قبل الأنظمة العلمانية التي كانت تشدد على العروبة والتضامن العربي، وبالتحديد في جمهوريات مصر والعراق وسوريا وليبيا. لكن منذ العام 2015 ظهرت موجات جديدة من الإحياء الإسلامي كما في صعود داعش والقاعدة والإسلام السياسي في تركيا والأحزاب الإسلامية في المنطقة. ومع سقوط أنظمة "الرجل القوي" صعدت القوى الإسلامية إلى الساحة من خلال الانتخابات وباتت تؤثر في نمط القوة المحلية على صعيد المنطقة كلها.

في المستقبل؛ ستكون إعادة التوازن هي المفهوم المفتاحي في الشرق الأوسط في ظل التغير المستمر في أنماط القوة الدولية والإقليمية والمحلية كلها مما قد يعرّض المنطقة للعديد من الاضطرابات، فالأحادية والهيمنة ستختفي لصالح التعددية والتفتت. ستشهد المنطقة الكثير من عمليات "المراقبة والتوازن" وستشكل الأزمات المشتعلة في سوريا وليبيا واليمن وفلسطين ميداناً محتملاً للتنافس على ممارسة النفوذ بين اللاعبين على المستويين الداخلي والخارجي. إن إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأميركية؛ وإدارة بوتين في روسيا؛ وإدارة شي جين في الصين؛ سوف تشكل المثلث الأكثر أهمية في قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.